صفحة تصدر بالتعاون مع الجمعية النفسية العراقية
iraqipa@hotmail.com

المشهد النفسي

شيزوفرينيا

أ.د.قاسم حسين صالح

اقتحمت الشرطة شقتي في منتصف الليل، وهو موعدي الذي أضع فيه رأسي على صدر حبيبتي لأشكو لها همومي فتزيحها مني بالكامل بقبلة واحدة.
كنت معتاداً أن يأخذوني إلى مستشفى الأمراض العقلية كلما واجهت الناس بحقيقتهم، ويمدِوني علىِ السرير، ويربطوا يديَ ورِجلي، ويضعوا واقية بين فكي، ثم يفجروا دماغي بصواعق ليعيدوا إلى عقلي (توازنه).. أعني لأكون مزيفا مثلهم.
لكني وجدت نفسي هذه المرة في قصر فاخر، حدست من هول ما رأيت، أنه المكان الذي سكن فيه من كانت أرواح العراقيين بيده.
لم يكن من حولي من يوحي شكله بأنه طبيب، فبدأ فأري يلعب بعبي وشعرت بالخوف.
لمح ذلك كبيرهم فأخذ بيدي وأجلسني في أكبر الكراسي، فتحول خوفي إلى رعب تظاهرت بإخفائه.
كانوا يحملقون بي ويركزون في عيني وفمي كما لو كانوا ينتظرون مني خطاباً. وكان أشد ما يخيفني هو الكلام..لأن عقلي يدرك ما خلف الحقيقة، ولأنني أرى الناس عراة من زيفهم حتى عندما ينامون مع نسائهم.
ولأشد ما أدهشني وأذهلني، أن كبيرهم تقدم نحوي وقال بشيء من التوسل: إننا بحاجة إليك.
لم أنطق بكلمة، فالكلام كما قلت لكم يخيفني، لأنه طريقي إلى الكهرباء. وأعاد علي الطلب بصيغة أوضح وبرجاء صريح:
- العراق في محنة، والعراقيون يريدون منا أن نخلصهم منها. والمحنة الأكبر أننا وجدنا أنفسنا في محنة فتوصلنا إلى أن لا أحد يخلصنا، والعراقيين من هذه المحنة.. سواك.
❖ وسألته مستفسراً: ولماذا أنا بالذات؟
ردَ عليَ من كان يبدو أعقلهم:
- لأن ما يجري في العراق يشبه تماما ما يجري في عالمك.. فساعدنا على أمره ولك كل الصلاحيات، من رئيس جمهورية إلى مدير مركز شرطة طريبيل.
نفشت ريشي كالطاووس، وضربت صدري بيدي ضربة الواثق وقلت:
❖ أنا لها، وسأسوي الأمر لكم في اللحظة و التو!
مددت يدي بجيبي فأخرجت خاتم سليمان، ووضعته بإصبعي وفركت فروة رأسه، فزعق صوت جفل منه الجميع وقال:
- (شبيك لبيك عبدك بين إيديك!)
أمرته أن يعرفنا باسمه، فقال:
- أنا الجني الذي أتى بعرش بلقيس إلى الملك سليمان، قبل أن يرتد إليه طرفه. لا تعرض علي قضية إلا وحللتها بلمح البصر.
❖ قلت له: المسألة باختصار أن هؤلاء القوم في محنة فجد لهم حلاً يحلون به محنة العراق.
نظر بانكسار وأجابني بالعراقي:
- (وما لكيت إلا العراق؟!)
- وتابع قائلا: لقد طلب مني مدير أكبر مخابرات في عالمكم أن انهي إمبراطورية الشر.. (يقصد الاتحاد السوفيتي وتوابعه).. فأنهيتها في لحظة وحولتها إلى أنقاض. وهدمت حائط برلين برفسة.. ومستعد أن أحل لك مشكلة الصين والهند وباكستان وكشميرِ و...و... أما العراق فلا حل لحاله إلا بقيام الساعة!
- واقترب مني وهمس في أذني: تفحص جماعتك.. اعني عقولهم وجيناتهم.
وبلحظة عاد الجني إلى محبسه، فيما أوقفت جماعتي وطلبت منهم أن يدخلوا علي بالدور. كانت في رأسي مجسات أكثر دقة من أشعة الليزر، تخترق الجمجمة وتنفذ إلى الخلايا فتحللها، والى الجينات فتفك شفراتها. وفحصتهم واحداً واحداً، فوجدت في الأمر عجباً. وجدت أن عقولهم فيها أحوال، وأنهم إذا تكلم أحدهم مع أحدهم ،رآه اثنين. وإذا تكلم مع اثنين رآهم أربعة.. وكل لسان مختلف وعقل مختلف.. مع أنهم واحد!
والأغرب، إنني عندما تفحصت جيناتهم، وجدت أنهم يتشابهون في جميعها إلا جينة واحدة كانت تمشي متبخترة وتصيح: ((أنا الأمير، وعلى غيري أن يسوق الحمير))، وخلفها جوقة تلبس (الجراويات) والشراويل والعقل (والجينز) يدقون الطبول بهوس فزز عالمي .. وأيقظوني من صحوتي، عليهم اللعنة!

أمام أنظار لجنة صياغة الدستور

التأطير القانوني لحقوق المعوق العراقي مهمة دستورية وانسانية

> يوجد (٦٠٠) مليون شخص في العالم لديهم إعاقات تتعدد أنواعها وتتفاوت درجات حدتها. أما في الوطن العربي وحده فتبلغ نسبة المعوقين (١٠)٪ من سكانه البالغ عددهم نحو (٢٥٠) مليون نسمة. فيما بلغ عدد المعوقين في العراق أكثر من مليون فرد، تتراوح شدة إعاقتهم بين العجز الكلي والمحدود. وتتركز المأساة في الدول الفقيرة، لأن معوقيها هم الأسوأ حالاً، في حين أن معوقي الدول المتقدمة قد حصلوا على معظم حقوقهم وليس كلها.

د.شروق كاظم الجنابي
جامعة بغداد

والمعوق هو شخص مصاب بعجز كلي أو جزئي، خلقي أو غير خلقي، وبشكل ثابت في أي من حواسه أو قدراته الجسدية أو النفسية أو العقلية، إلى المدى الذي يحد من إمكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين. ويمكننا تصنيف الإعاقة بمعناها العام إلى ثلاثة أصناف؛ الأول: الإعاقة الحركية (البدنية) مثل بتر الأطراف، والصنف الثاني: الإعاقة الحسية مثل الصم والبكم، والصنف الثالث: الإعاقة الذهنية مثل الشلل الدماغي.
حقوق المعوق في التشريعات الدولية
إن المعوق هو إنسان قبل أن يكون معوقاً، له حقوق وعليه واجبات؛ ومن أجل تلك الحقوق ناضل المعوقون في كل المجالات لتثبيت حقوقهم واستعادة مكانتهم الطبيعية وسط الحياة البشرية.
فقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ مبدأ عدم التمييز، ونادى بأن الناس جميعاً يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء. وهذا يعني أن المعوق كغيره من الأشخاص، له حقوق كاملة متكاملة. ونص الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان على حق كل شخص في تلقي حماية الدولة من نتائج البطالة، والشيخوخة، وأية إعاقة ناتجة عن سبب خارجي، بشرط أن تجعله هذه الإعاقة غير قادر جسدياً، أو عقلياً، على الكسب.
وأكد الإعلان العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٧٦ حق المعوق في الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وفي مستوى معيشي لائق، والحصول على عمل حسب قدراته، وحقه في مزاولة مهنة معينة ومربحة ومجزية، وحقه في أن تُحترم كرامته الإنسانية، أيا كان منشأ وطبيعة وخطورة أوجه التعويق والقصور التي يعانيها، وأن له الحقوق الأساسية نفسها التي تكون لمواطنيه الذين هم في سنه، ومن بينها الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها سواه من البشر؛ وهذا يعني أن له الحق في التمتع بحياة كريمة وغنية قدر المستطاع، وفي الوصول إلى اكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتي. وهناك بند مهم في الإعلان ينص على حق المعوقين في أن يوضعوا بعين الاعتبار في جميع مراحل التخطيط أو وضع الموازنة والقوانين، غير أن هذا البند، وبكل أسف، مفقود لدى معظم دول العالم الثالث، حيث يوضع المعوقون على هامش المشاريع التنموية.
ويرجع الإقرار الدولي المتزايد لحقوق المعوقين واعتبارها جزءا من حقوق الإنسان إلى السنة الدولية للمعوقين (١٩٨١)، التي أدت إلى تبني برنامج العمل العالمي المعني بالأشخاص المعوقين. وشهدت أوائل التسعينيات من القرن الماضي إقرار القواعد المعيارية المعنية بمنح فرص متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي العقد نفسه، أقرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أنه يتعين على المجتمع الدولي وضع الإطار القانوني لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

> لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ألزمت المجتمع الدولي بوضع إطار قانوني لحماية حقوق المعوقين

وفي العام ٢٠٠١، اقترحت المكسيك في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرة أفضت إلى صياغة اتفاقية دولية شاملة وكاملة لحماية وتعزيز مكانة المعوقين وكرامتهم.

من تجارب الشعوب

حققت الصين تقدماً ملحوظاً في هذا المجال لتوظيف المعوقين. ففي العام ٢٠٠١ تم تقديم (٢٧٤) ألف وظيفة إلى المعوقين في المدن وأكثر من (١٥) مليون وظيفة إليهم في الأرياف. وارتفعت نسبة توظيف المعوقين إلى(٨٢,٣) بالمئة. وأنشئت حتى الآن (٢٩٩١)هيئة خاصة لتقديم الخدمات للمعوقين. وتمت تربية (١١٢٠٠) من المعوقين لاكتساب فنون التدليك الخاص بالعلاج الطبي والمحافظة على الصحة. ووصل عدد هيئات التدليك التي يعمل فيها المعوقون إلى (١٦٣٧) في كل أنحاء الصين.

أوضاع المعوق العربي

أما في عالمنا العربي فينظر إلى المعوقين على انهم أشخاص يتلقون الخدمات فقط، وهناك العديد من هذه المراكز في الكثير من الدول العربية. ومع إقرار السنة الدولية للمعوقين تم رسمياً تشكيل مؤسسات لرعاية المعوقين، على شكل اتحادات رياضية أو جمعيات. وقد تم سن بعض القوانين الخاصة لحماية المعوقين، ولكنها مع الأسف بقيت بعيدة عن التطبيق. وقد قام عدد من المعوقين في العالم العربي بتشكيل رابطة تحميهم. وفي العام ١٩٩٨اسسوا ما يعرف بالمنظمة العربية للمعوقين داخل الجامعة العربية.
وقد أكدت ديباجة العقد العربي للمعوقين (٢٠٠٣-٢٠١٢) إن الدول العربية، انطلاقاً من قيمها الأصيلة وتراثها الديني والروحي والحضاري، والتزاماً منها بما أرسته الرسالات السماوية من شرائع رفعت من مكانة الإنسان العربي وكرامته وجعلته خير المخلوقات، واسترشاداً بالعهود الدولية والاتفاقيات والقوانين وقرارات الأمم المتحدة، وما أفضت عنه نتائج المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال الأعوام العشرة الأخيرة من القرن الماضي التي أكدت حقوق الإنسان في الحياة الحرة والكريمة، والتزاماً بميثاق العمل الاجتماعي العربي وإستراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي وميثاق حقوق الطفل والبيان العربي لحقوق الأسرة والإستراتيجية العربية للتنمية الصحية، واستكمالاً للجهود العربية التشريعية الرعائية والتنموية في مجال تأمين حقوق الأشخاص المعوقين ودمجهم في المجتمع باعتبارهم جزءاً مهماً من نسيجه الاجتماعي، واقتناعاً بأن الأشخاص المعوقين لديهم القدرات والإمكانات، وإذا ما توفرت لهم الظروف الملائمة التجريبية والتأهيلية والفرص المتكافئة سيتمكنون من المشاركة بفاعلية إلى جانب شرائح المجتمع الأخرى في تحقيق التنمية العربية الشاملة الموجهة للإنسان العربي ومن أجله، وإدراكاً لقدرات امتنا العربية في مواجهة التحديات وبناء مجتمع متماسك متساو في الحقوق والواجبات من دون تمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق أو الأصل أو الإعاقة، ونظراً لاقتناعنا بأن قضية الإعاقة قضية مجتمعية يلزم مواجهتها بتكافل جهود الحكومات والجهات الأهلية والقطاع الخاص والمعوقين أنفسهم وأسرهم، وتحسباً للظروف المحيطة التي يمر بها مجتمعنا العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما تتعرض له بعض دولنا من احتلال وحروب وحصار والتي أفضت إلى زيادة في أعداد ونسب الأشخاص المعوقين، وتلبية لحاجة أمتنا العربية إلى تأطير جهودنا المبذولة في مجال رعاية وتأهيل وتنمية الأشخاص المعوقين، وضع العقد العربي للمعوقين الأهداف الآتية:
❖ تغيير نظرة المجتمع للإعاقة وتغيير نظرة المعوق لنفسه.
❖ إدراج قضية الإعاقة على سلم أولويات الحكومات العربية وتوفير الاعتمادات اللازمة لها.
❖ منح المعوقين ومرافقيهم تخفيضات بنسبة لا تقل عن (٥٠)٪ على وسائل النقل البرية والبحرية والجوية عند الانتقال داخل الدولة أو بين الدول)).

مظلومية المعوق العراقي

أثبتت آخر الدراسات التي قامت بها وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة المعوقين الدولية وممثلي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، أن عدد المعوقين في العراق بلغ اكثر من مليون شخص تتراوح شدة إعاقتهم بين العجز الكلي والمحدود، وان عدد معوقي الحرب المنسوبين إلى هيئة رعاية معوقي الحرب بلغ (٤٣٦٠٠) مصاب منهم (٥٦٠٠) من ذوي العجز الكلي، فيما بلغ عدد المبتورين (١٠٠) ألف تقريباً. أما عدد المكفوفين في الوقت الحاضر فبلغ أكثر من (١٠٠) ألف، في حين يقدر عدد المهددين بالعمى وضعف البصر بنحو (٢٠٥) آلاف. إن هذه الأعداد الهائلة في بلد لا يزيد عدد نفوسه على (٢٧) مليون نسمة، هي نتيجة مباشرة للحروب والقمع السياسي الذي تعرض له العراق.
لقد عانى المعوقون اكثر من غيرهم التهميش فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للمواطن. فعلى الرغم من وجود بعض المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، لكنها لا تتطرق إلى المعوقين إلا بالحد الأدنى، فما زال أفراد هذه الفئة يقع عليهم ظلم المجتمع والدولة معاً، لأنهم يعانون التهميش والازدراء والتمييز، فضلاً عن إنهم عرضة للاستغلال من عوائلهم باستخدامهم في الاستجداء، ومن المؤسسات التي تستخدم المعوقين كعناوين لجمع التبرعات من دون توفير الحياة الملائمة لهم.
هناك إشكاليات عدة وعقبات متنوعة تحول دون دمج هؤلاء الأفراد في المجتمع، وتحويلهم إلى عناصر فاعلة، تتمثل بازدياد أعداد المعوقين، وعدم توافر الدعم المادي الكافي للمساهمة في دمجهم داخل مجتمعاتهم، وعدم إلزامية القوانين والأنظمة التي تساهم في حماية حقوق المعوق داخل المجتمع، والتهرب من تطبيق القانون. كما أن نظرة المجتمع الدونية والسيئة للأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة تتطلب تثقيفاً وتوعية جماهيرية لإلزام الناس بالالتزام الأدبي والأخلاقي، تجاه هذه الفئة المظلومة. إن تشريع قوانين تضمن حقوق المعوقين سوف يساعد على دمج وتعايش هذه الفئة مع باقي فئات المجتمع. وعلى مؤسسات حقوق الإنسان أن تتبنى قضية المعوقين ونشر الوعي بحقوقهم التي يضمنها القانون، بوصفهم مواطنين من الدرجة الأولى. ونأمل من لجنة كتابة الدستور أن تأخذ بنظر الاعتبار حقوق المعوقين كما نصت عليها الإعلانات والمواثيق والاتفاقيات الدولية والعربية المتعلقة بهم، وإقرار حقوقهم في الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والصحية في ضوء إطار قانوني متين، يلزم الدولة والمجتمع معا بتطبيع أوضاع المعوقين وإعادة تأهيلهم جسمياً ونفسياً، ودمجهم ضمن خطط التنمية والإعمار.

العواقب النفسية والجسمية للضغوط التي تتعرض لها المرأة

سلوى احمد أمين
جامعة صلاح الدين

لقد تغير دور المرأة جذرياً خلال الربع الأخير من القرن العشرين في المجتمعات النامية، فأصبحت المرأة تشارك أسرتها في تحمل المسؤولية، لاسيما إذا كانت متزوجة، إذ تشارك الزوج عندها طموحاته ومعاناته ،فضلاً عن مصادر الضغوط الناتجة عن الواجبات المنزلية وتربية الأولاد وتوفير الراحة للعائلة في الأوضاع الاعتيادية أو في حالات الأزمات، خاصة نحن نعيش في مجتمعات تعصف بها الأزمات وتبتعد كل البعد عن الاستقرار والتماسك. فأصبح البحث عن لقمة العيش ومكان آمن وإيجاد متنفس للتعبير عن الرأي، الشاغل الأهم لدى المرأة والرجل.
إذاً، المرأة تعاني كثيراً، بقدر معاناة الرجل، من عدم الاستقرار والتهجير وعدم الشعور بالأمان والبحث الدائب عن المستقبل الأمين. فإذا كانت ردود الأفعال الناجمة عن هذه الضغوط لدى الرجال تتضح بحالات العنف والعدوان والشرود الذهني وبعض الأعراض الذهانية كالهلاوس، فعند المرأة تظهر على شكل أعراض جسمية مثل انقطاع الطمث، وارتباك العادة الشهرية، والتوترات التي تعتري مرحلة ما قبل الحيض، والصداع، وحالات الانهيار العصبي ما بعد الولادة، والاكتئاب، وظهور أعراض سن اليأس المبكر، وفقدان الشهية للطعام أو الشراهة. فالنساء إذاً معرضات لصنفين من الضغوط:
١- ضغوط تتعلق بهويتهن البيولوجية.
٢- ضغوط تتعلق بالممارسة الأسرية.
إن المرأة حينما تتعرض للضغوط الناتجة عن دورها البيولوجي، وما يرافقها من توترات وأعراض نفسية كسرعة التأثر والغضب أو اختلال في ساعات النوم، أو حالات الصداع المستمر، ما هي إلا نتائج لتلك الضغوط التي ما عادت تقوى على تحملها، فتضعف لديها المقاومة الجسدية، وبمرور الزمن تنهار المقاومة وتكون عرضة للأمراض بأنواعها، وربما تؤدي بها إلى الموت.
أما المعاناة الناتجة عن الدور الأسري ومحاولة التشبث بما أمكن من تماسك الأسرة في مثل هذه الظروف التي نمر بها، والانتقالات المستمرة في السكن أو بين البلدان، أو حتى الإحساس بعدم الاستقرار للعائلة، فتشكل بحد ذاتها ضغطاً كبيراً على رب الأسرة، لما يتضمنه من ضياع الهدف من الحياة وضبابية المستقبل للعائلة. وهو يشكل لدى المرأة ضغطاً مضاعفاً، لكونها تعمل على امتصاص مخاوف الرجل من خلال إضفاء الأمان على أفراد الأسرة وتبديد مشاعر الخوف لديهم.
إن المرأة عندما تأخذ هذا الدور داخل الأسرة، إنما تشارك بشكل فعال في الحفاظ على قوة الأسرة في مواجهة ضغوط الحياة بأشكالها الاقتصادية والاجتماعية والقيمية، والضغوط الناتجة عن عدم وضوح الرؤية للمستقبل والبحث الدائم عن الاستقرار. ولكنها بهذا الدور المضاعف، قد تضطر إلى تحمل أعباء تفوق طاقتها، مما ينعكس سلباً على تماسك بنائها النفسي، فتظهر لديها ميول ماسوشية كـ(إلغاء) الذات و (تهميشها) و(التضحية بها)، وظيفتها إيجاد مبررات لاشعورية لسطوة غير مبررة يمارسها الرجل في الأسرة. وهكذا تفرط المرأة بحقها الطبيعي في تحقيق ذاتها، إلى جانب تصدع صحتها النفسية والبدنية. إن هذه الإشكالية لن تحل إلا بإعادة تقاسم الأدوار بين الجنسين على نحو أكثر إنصافاً، وهذا بدوره يتطلب نهضة جذرية في الوعي الاجتماعي للفرد، وهو أمر لا يزال بعيداً عن اهتمامات المجتمعات النامية الغارقة في دوامات العنف والفقر والتعصب.